



التحول الرقمي

فرص ومخاطر التكنولوجيا المالية

تنفيذ برنامج بالي للتكنولوجيا المالية

كلمة السيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

حضرات السادة الزملاء، أصدقائي الأعزاء،

حضرات السيدات والسادة،

يسرني أن ألقى هذه الكلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإقليمي لإفريقيا والشرق الأوسط الذي ينظمه بنك المغرب بشراكة مع صندوق النقد الدولي حول التحول الرقمي وتنفيذ برنامج بالي للتكنولوجيا المالية. أود في البداية أن أتوجه لكم بالشكر الجزيل لتلبية دعوتنا، وأن أرحب بكم جميعا متمنيا لكل من تكبد عناء التنقل من بلده مقاما طيبا هنا في المغرب.

وأغتني هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لصندوق النقد الدولي، لاسيما فريق إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، الذي عمل معنا طيلة أشهر تحضيرها لهذا المؤتمر. وأخص بالشكر السيد أدريان توبياس، رئيس الإدارة، ونائبه السيد غياث شابسيغ الذين تعاونوا معنا بشكل وثيق خلال هذه الفترة.

كما يسعدني أن أرى المستوى العالي للمشاركة سواء من طرف البنوك المركزية أو المؤسسات الإقليمية والدولية، ولا يساورني شك أن العديد من زملائي الحاضرين بيننا اليوم قد اضطروا لتعديل برنامجهم للتمكن من المشاركة في هذا المؤتمر، وهو ما يدل على الأهمية التي يولونها للموضوع الذي سنناقشه.

إن فكرة هذا اللقاء انبثقت منذ سنتين من رغبة مؤسستنا في اكتساب المزيد من الخبرات والتجارب حول المقاربات والسياسات الخاصة بالثورة الرقمية. لهذا الغرض، أجرينا العديد من المحادثات مع صندوق النقد الدولي الذي كان حينها قد شرع في التفكير في الموضوع، ليخلص فيما بعد وبتعاون مع البنك الدولي إلى برنامج بالي للتكنولوجيا المالية، الذي تم عرضه خلال الاجتماعات السنوية الأخيرة للمنظمة في أكتوبر بأندونيسيا.

لقد شكلت هذه الاجتماعات فرصة لمخاطبة فريق إدارة السيد توبياس، حيث اتفقنا بعد العديد من النقاشات على تنظيم لقاء إقليمي يندرج في إطار تتبع تنفيذ برنامج بالي للتكنولوجيا المالية الذي بادر

الصندوق بإطلاقه بفيينا مطلع هذه السنة. ويشكل هذا البرنامج اليوم مرجعا يمكن من التطرق للإشكالية بطريقة منظمة ووفق معايير محددة.

لن أخوض في تفاصيل هذا البرنامج، فالسيد توبياس أجدر مني بالحديث عنه، إضافة إلى أنه سيكون محور نقاش مستفيض خلال مختلف جلسات هذا المؤتمر. أما الآن، فأود تناول موضوع الثورة الرقمية مع التركيز بالخصوص على تداعياتها على القطاع المالي. وسأتطرق فيما بعد للتحديات التي تشكلها هذه الثورة بالنسبة للسلطات العمومية بصفة عامة وللبنوك المركزية بوجه خاص.

حضرات السيدات والسادة،

في أعقاب أزمة 2008، وبينما كانت السلطات العمومية والمؤسسات الدولية، من قبيل صندوق النقد الدولي، منشغلة بتداعيات هذه الأزمة، ظهر تطور من نوع آخر بدأ تدريجيا في تحويل المشهد الاقتصادي والمالي والاجتماعي. فالاستعمال المكثف للهواتف الذكية ولشبكات التواصل الاجتماعي إلى جانب ظهور المالية الرقمية والبيانات الضخمة (Big Data)، وتطور المنصات الإلكترونية وإحداث خدمات تعتمد على التكنولوجيا الرقمية كلها تجليات لهذه الثورة الصناعية الجديدة.

بالفعل، وتشهد هذه الأخيرة تطورا سريعا فارضة نفسها كمعطى جديد لا محيد عنه. فهي تؤثر على أسلوبنا في الإنتاج، والتعامل، والاستهلاك والتفاعل، ولا تستثني أي قطاع، بما في ذلك بالطبع قطاع المالية.

ورغم تعدد الدراسات والتقييمات، فإن تأثيرات هذه الثورة غير واضحة بشكل جلي. وسيكون تأثيرها غالب الظن سلبيا على مستوى سوق الشغل. في هذا الصدد، تشير إحدى أهم الدراسات التي أنجزت في 2013 في هذا المجال من طرف باحثين من جامعة أكسفورد حول "الولايات المتحدة الأمريكية" أن 47% من مناصب الشغل معرضة لخطر الزوال.

وتصل هذه النسبة في البلدان الصاعدة والنامية إلى مستويات أكبر بكثير، حيث قدرها نفس الباحثان سنة 2016 في 69% في الهند و77% في الصين و85% في إثيوبيا.

وفيما يتعلق بتأثيرها على النمو، فهو لم يتضح بعد، حيث يجري الحديث عن تناقض ومفارقة في الإنتاجية، ذلك أن هذه الأخيرة تتباطأ في بعض البلدان المتقدمة منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثانية رغم الابتكارات التكنولوجية.

كما أن قياس الناتج الداخلي الإجمالي في حد ذاته تأثر بهذه الثورة حيث أن إدراج بعض الأنشطة الناشئة عن التكنولوجيا مثل الخدمات التي نسديها لأنفسنا من خلال المنصات الإلكترونية يمثل تحديا حقيقيا بالنسبة للمعاهد الإحصائية. إضافة إلى ذلك، من المرجح أن تكون تقديرات مستويات التضخم مبالغ فيها بالنظر لتحسن جودة السلع والخدمات، وهو المعطى الذي لا يؤخذ بالاعتبار عند القيام باحتسابها.

كما تحدث هذه الثورة تغيرات هامة في مجال إنتاج واستعمال البيانات. فاليانات الضخمة التي تنتجها التكنولوجيا الجديدة تحتل مكانة رئيسية داخل استراتيجيات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين سواء منهم العموميين أو الخواص. ويتم استغلالها بطرق مختلفة، منها شخصنة الخدمات، وإستهداف الرسائل بغية توجيه سلوك المستهلك أو الرأي العام بصفة عامة. وخير دليل على ذلك هو قضية Facebook-Cambridge Analytica خلال الانتخابات الأمريكية الأخيرة.

بالمقابل، ثمة مجال آخر تأثر إيجابا بهذه الثورة وهو مجال المساطر الإدارية مثل أداء الرسوم والضرائب. فالفوائد هنا متعددة، منها تقليص التكاليف والأجال، إلى جانب تعزيز الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي والرشوة.

وبإيجاز، أود أن أذكر بإحدى الخلاصات الرئيسية لتقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 2016 والذي خصص لما سمي "العوائد الرقمية". من المحقق أن التكنولوجيا والابتكارات الرقمية ساهمت في تحسين النمو والخدمات المعروضة من خلال تقليص تكاليف المعاملات الاقتصادية والمالية بشكل كبير، إلا أن تأثيرها الكلي لا يزال محدودا وموزعا بشكل غير متساو.

حضرات السيدات والسادة،

أعتقد أننا جميعا نتفق على أن القطاع المالي هو أحد المجالات التي تعرف تطورا سريعا للابتكارات التكنولوجية، حيث خصص لها مسمى التكنولوجيا المالية *Fintech*. وهذه الأخيرة هي الآن بصدد إحداث ثورة في المجال المالي، من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتعزيز جودتها وولوجيتها وتقليص تكاليفها. كما أنها تحدث تغيرات كبرى في العلاقة مع العملاء وفي وسائل الأداء، وكذا أساليب التمويل وتحويل الأموال. وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة بالخصوص، يرجح أن تكون الأرباح التي ستجنها البلدان النامية هائلة بالنظر إلى التحويلات المالية الهامة التي تتوصل بها من مواطنيها المقيمين بالخارج. ففي 2018، يحتمل أن تكون هذه التحويلات قد بلغت، حسب البنك الدولي، 689 مليار دولار، أزيد من ثلاثة أرباعها موجهة نحو البلدان النامية.

إن نماذج الأعمال التقليدية التي تعتمد البانوك تواجه اليوم تحديات هامة بالنظر إلى تطور أساليب جديدة للتمويل، مما يزيد من الضغوط على ربحيتها ويدفع في بعض الحالات إلى اتخاذ المزيد من المخاطر، وهو ما سيكون له لا محالة تداعيات على الاستقرار المالي في آخر المطاف.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، ومع الاستخدام الكبير للإنترنت ووسائل التواصل المتنقلة، أضحت التكنولوجيا المالية تقدم فرصا هامة لتعزيز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحسب تصريح للأمين العام للأمم المتحدة في نونبر الماضي، "في غضون ست سنوات، تمكن 1,2 مليار شخص من الاستفادة من الخدمات المالية بفضل التكنولوجيا".

ووفق تقرير صادر سنة 2016 عن مؤسسة ماكنزي، ستصل مساهمة التكنولوجيا المالية في الاقتصادات الصاعدة في أفق 2025 إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي الإضافي، أو 3,7 تريليون دولار، وإلى 95 مليون منصب شغل جديد. وحسب نفس التقرير، يصل عدد غير المستفيدين من القروض البنكية في الدول الصاعدة إلى ملياري شخص و200 مليون مقالة صغيرة جدا أو صغيرة أو متوسطة. وحتى الذين تمكنوا من الحصول على قروض، لا تزال التكاليف التي يؤدونها مرتفعة.

وهنا أيضا، تتباين التقييمات من دراسة إلى أخرى في ظل قاسم مشترك وحيد يتمثل في وجود إمكانيات هائلة يمكن استغلالها.

وبالمقابل، فإن المخاطر في القطاع المالي هي أيضا أكبر وأكثر تنوعا، خاصة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن الإلكتروني وكذا حماية المستهلك والبيانات ذات الطابع الشخصي، وهي مخاطر متعددة أصبحت تشكل مصدر قلق كبير ليس فقط على المستوى الوطني ولكن أيضا على المستوى الدولي.

وبالنسبة للبنوك المركزية على وجه الخصوص، فإن التغييرات التي أحدثتها التكنولوجيا المالية تشكل تحديا على أكثر من مستوى، لا سيما فيما يتعلق بمهامها الرئيسية، حيث إن امتياز إصدار العملة أصبح الآن موضع سؤال أيضا، مما حدا ببعض البنوك المركزية إلى النظر في إمكانية إصدار عملة رقمية، وهو ما من شأنه أن يؤدي بشكل خاص إلى تقليص تكلفة الإنتاج وتداول الأوراق النقدية التقليدية إلى جانب التخفيف من المخاطر الأمنية المترتبة عنها.

هناك أمثلة أخرى على ذلك، منها ما يتعلق بمجال الإشراف المالي الذي يشهد توسعا تدريجيا نتيجة دخول فاعلين جدد ومنتجات مالية جديدة، وهو ما سيترتب عنه لا محالة تأثيرات على مستوى انتقال السياسة النقدية.

حضرات السيدات والسادة،

إن التحول الرقمي الذي نواجهه اليوم يعزى أساسا لمواصلة الفاعلين وشركات القطاع الخاص استثمارهم بشكل مكثف في هذا المجال والاستفادة من الفرص التي يتيحها والإمكانيات الواعدة التي يوفرها. وبالنظر لحجم التأثيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المترتبة عن هذا التحول، فإن السلطات العمومية تواجه تحدي وضع إطار قانوني ملائم وتوفير بيئة مشجعة للابتكارات التكنولوجية ولتطوير التكنولوجيا المالية.

وفي هذا الصدد، تكمن إحدى الأولويات في الاستثمار في التعليم وتكوين الموارد البشرية أخذاً بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على أسواق الشغل نتيجة الابتكارات التكنولوجية. إن التحدي هائل، وهناك اليوم حاجة ماسة لليد العاملة المؤهلة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

ولم يعد التحدي بالنسبة للبلدان الصاعدة والنامية مقتصرًا فقط على تلبية احتياجاتها الخاصة، بل يتوجب على العديد منها أيضاً مواجهة ظاهرة "هجرة الأدمغة"، التي اشتدت حدتها في السنوات الأخيرة. وأمام هذا المعطى، فإن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، من أجل تكثيف الجهود وتبادل الخبرات، سيساعد على تفادي أن تزيد هذه الثورة من تفاقم الفجوة الرقمية الكبيرة أصلاً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وأخيراً، فإن المكاسب الحقيقية لهذه السياسات والجهود التي تتطلبها تظل رهينة بمدى قبول المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والماليين والمسؤولين السياسيين اعتماد التكنولوجيا الرقمية، حيث أن الأمر يقتضي، في نهاية المطاف، إدخال تغييرات حقيقية على ثقافتنا.

صحيح أنه خلال السنوات الأخيرة، تضاعفت المبادرات، مما يدل على وعي متزايد بمخاطر هذه الثورة. حيث عملت عدة بلدان على تطوير استراتيجيات متقاطعة أو قطاعية من أجل تعزيز تطوير التكنولوجيا الرقمية واستخدامها.

وكمثال على ذلك، سأبدأ ببلدي المغرب الذي قام ببلورة استراتيجية للتطوير الرقمي، وأحدث لهذا الغرض وكالة خاصة. مثال آخر يتعين ذكره هو تعيين المفوضية الأوروبية في ماي المنصرم لفريق رفيع المستوى من الخبراء لدراسة تأثير التكنولوجيا الرقمية على سوق الشغل. وعلى غرار ذلك، وافقت دول مجموعة العشرين سنة 2017 على بلورة خارطة طريق للرقمنة تحت مسمى "سياسات من أجل مستقبل رقمي".

أخيراً، وعلى مستوى الأمم المتحدة، تم إحداث فريق عمل شهر نونبر الماضي لصياغة استراتيجيات كفيلة بتوجيه التكنولوجيا المالية نحو خدمة أجندة التنمية المستدامة. وينبغي التذكير في هذا السياق أنه من أجل تحقيق أهداف هذه الأجندة، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي، حسب دراسة نشرت في شهريناير الماضي،

أن الاحتياجات من النفقات الإضافية بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل تصل إلى حوالي 520 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030.

كما اتخذت عدة مؤسسات حاضرة معنا اليوم مبادرات هامة في هذا المجال، وإني متيقن من أن النقاشات والتفاعلات التي سنجرىها في مختلف الورشات ستكون جد بناءة في هذا الصدد.

إن التحديات التي تواجهها البنوك المركزية كبيرة بالنظر لكونها فاعلا أساسيا في القطاع المالي الذي يعد أحد المجالات الرئيسية للابتكارات التكنولوجية.

لذا، ينبغي علينا أولاً انتهاز الفرصة التي توفرها التكنولوجيا المالية لتقليص العجز والتفاوتات القائمة في مجال الإدماج المالي، بالتعاون مع الفاعلين المعنيين، وخاصة لفائدة الشباب وسكان المناطق القروية وخصوصا النساء. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة، لاسيما أن التفاوتات بين الجنسين عالية في منطقتنا. وفي هذا السياق، يبين تقرير البنك الدولي لعام 2019 حول "النساء وأنشطة الأعمال والقانون" أنه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا تحصل المرأة سوى على نصف الحقوق الممنوحة للرجل. أما في المغرب، فلقد استكملنا للتو وضع استراتيجية وطنية للإدماج المالي، وسيتم التطرق إليها خلال الورشة المخصصة لهذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالجوانب القانونية، فإننا مدعوون إلى إتاحة فرص كافية للإبداع وتطور التكنولوجيا المالية، ولكن في نفس الوقت يجب علينا المحافظة على أنظمتنا المالية وتعزيز قدرتها على الصمود وكذا حماية المستهلك والمقاولات. وخاصة المقاولات الصغيرة منها. إنه توازن صعب يستلزم منا تحديد المخاطر وتصنيفها واستباق الآثار المحتملة للابتكارات والأنشطة المالية الجديدة.

وفي بعض الأحيان، يتعين على البنوك المركزية وضع حلول مؤقتة في غياب مرجع قانوني يخولها ذلك، كما هو الحال بالنسبة للأصول المشفرة. لقد واجهنا تحدياً في هذا الصدد هنا في المغرب سنة 2017 وتعين علينا مقاربة المشكلة من زاوية حماية المستهلك للفت انتباهه إلى المخاطر المرتبطة بها. غير أنه تجدر الإشارة إلى أننا لم نتخذ موقفاً نهائياً حول الموضوع.

وأخيراً ، يتوجب علينا أيضا بصفتنا مقاولات التكيف مع هذا التحول الرقمي. ويبدأ ذلك بتعزيز مواردنا البشرية في هذا المجال وبنياتنا التحتية وخاصة أنظمة المعلومات التي أصبحت تواجهها لتحديات الجريمة الإلكترونية تشكل مصدرا نشغال يومي.

وفي هذا السياق، أجرينا في بنك المغرب، في إطار إعداد خطتنا الاستراتيجية 2019-2023، تفكيراً معمقاً ووضعنا خارطة طريق للتحول الرقمي الخاص بمؤسستنا، حيث نطمح إلى تكييف أعمالنا وإعادة هيكلة عملياتنا، كما نسعى جاهدين، من خلال مقاربة تشاركية، إلى لعب دور طلائعي في تطوير ومواكبة محيطنا.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام ، أود أن أشير إلى أننا استغرقنا ربما بعض الوقت في استيعاب حجم الثورة الرقمية، لكن بالنظر لتعدد المبادرات وتبادل التجارب والآراء، كما هو الحال في مثل هذا اللقاء، نبقى متفائلين أننا سنتدارك هذا التأخر وأن هذه الثورة ستساهم بشكل فعال في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في بلداننا.

وفي هذا السياق، يسرنا أن نسجل استعداد المنظمات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، المحاور الرئيسي للبنوك المركزية، لتعزيز إمكانياتها ومواردها البشرية لدعم البلدان الأعضاء في الصندوق.

من هذا المنطلق، أعتقد، في حال حظي هذا المقترح بموافقتكم، أن نطلب من الصندوق إضفاء الطابع المؤسسي على هذا اللقاء على مستوى منطقتنا لينعقد وفق الوتيرة التي نراها مناسبة، وهو ما سيسمح لنا بمواصلة النقاش وتبادل الآراء بشأن هذا الثورة، وتقييم التقدم المحرز، وبالتالي توحيد جهودنا واستثمار تجاربنا الخاصة لنواجه بشكل أفضل التحديات الراهنة والمستقبلية التي تفرضها الثورة الرقمية.

شكراً لكم

